

الأردن ماجد سميرات يثمن لقاءات البنك المركزي مع اتحاد شركات التأمين



أشاد رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين المهندس ماجد سميرات بتعاون البنك المركزي الذي طبق فيه التشاركية الفعلية بين القطاعين العام والخاص، خلال الاجتماعات النقاشية لقانون تنظيم أعمال التأمين قبل اقراره.

وأكد سميرات أن مسودة تعليمات الحوكمة نُوقِشت مرتين باعتبارها محور الجلسات الماضية، حيث قدم الاتحاد الأردني لشركات التأمين زهاء الـ ٢٠ ملاحظة تعقيبية على البنود الواردة فيها، لافتًا إلى أن البنك المركزي استقبل الملاحظات في المرة الأولى بشكل ايجابي وعكسها على البنود المراد تعديلها.

وتابع "المسودة الثانية التي نتجت بعد الاجتماع الأول، قدم الاتحاد عليها ملاحظاته أيضًا خلال الاجتماع الأخير وتقبلها البنك المركزي أيضًا بإيجابية حيث سيصار خلال الأيام القادمة إلى إصدار المسودة الثالثة والنهائية لمسودة الحوكمة".

وعن أبرز الملاحظات، أوضح سميرات أن مشروع التعديل تضمن أن يكون أعضاء مجلس إدارة شركة التأمين ١١ عضوًا أو أكثر، فيما رأى الاتحاد أنه عدد كبير ليقترح أن يبدأ الأعضاء من ٩، وأبدى البنك المركزي تجاوبًا في هذا الإطار.

وبين أن الاتحاد الأردني لشركات التأمين سيقم برامج تدريبية لتأهيل شاغلي الوظائف الرئيسية في الشركات بما يتوافق مع التعليمات المشار إليها، سيما وأن عددًا منهم لا يحملون شهادات مهنية في التأمين، وذلك لتلبية المتطلبات الرقابية في بعض الوظائف المستحدثة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين ومسودة تعليمات الحوكمة حول الامتثال وإدارة المخاطر والحوكمة والأمن السيبراني.

وأشار سميرات إلى أن البنك المركزي أخذ يعين الاعتبار العديد من الملاحظات التي قُدمت وعكسها على مسودة الحوكمة التي ستظهر بشكلها النهائي قريبًا، مثنياً النهج الحثيث المتبع مع القطاع والذي سيعود إيجابيًا بإحداث نقلة نوعية بطريقة عمل شركات التأمين.

جديرٌ بالذكر أن كل من البنك المركزي والاتحاد الأردني لشركات التأمين اجتمعا الخميس الماضي، لنقاش المسودة الثانية من تعليمات الحوكمة بحضور ممثلين عن الجانبين، بقصد تحديث القطاع وتطويره بنهج تشاركي بين الطرفين، ويتمثل بالقيام باجتماعات تشاركية دورية لإيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجه القطاع.

